مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الدورة 325، جنيف، 29 تشرين الأول/ أكتوبر - 12 تشرين الثاني/ نوفمبر2015 **الوثيقة: GB.325/INS/17**

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥
الأصل: إنكليزي

البند السابع عشر من جدول الأعمال

أزمة اللاجئين العالمية وانعكاساتها على سوق العمل

مذكرة للمناقشة

١. بلغ التهجير القسري للناس بسبب الأزمات أو النزاعات أو الكوارث، مستويات خطيرة جداً. ويقدر مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه مع نهاية عام ٢٠١٤، كان هناك ٦٠ مليون شخص من المهجرين قسراً في العالم، استضافت البلدان النامية ٨٦ في المائة منهم. ويلوذ ملايين اللاجئين وغيرهم من السكان المستضعفين بالفرار عبر الحدود، بسبب النزاع أو الاضطهاد أو الفقر أو الكوارث البيئية، باحثين عن الأمان والمساعدة ولقمة العيش.

٢. وهذه الظاهرة العالمية ليست بالجديدة. فإن ما يسعى إليه اللاجئون والبلدان المستضيفة سواءً بسواء في آخر المطاف، هو حياة آمنة وكريمة بفضل العمل اللائق وبواسطته.

٣. وتضطلع منظمة العمل الدولية بدور مهم في مواجهة مثل هذه الأزمات، من خلال معالجة انعكاساتها على سوق العمل وتقديم المساعدة على صياغة السياسات العامة لصالح بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وتؤكد التطورات الأخيرة على أنه لا مناص من اتخاذ تدابير عاجلة في هذا الصدد.

سياق منظمة العمل الدولية وبعض المعالم الأساسية

٤. تبذل منظمة العمل الدولية جهوداً حثيثة في معالجة أزمات اللاجئين:

- يدعو دستور منظمة العمل الدولية إلى "حماية مصالح العمال المستخدمين في بلدان غير بلدانهم".
- تعزز اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩ (رقم ٩٧) وتحمي حقوق العمال المهاجرين ووصولهم إلى فرص العمل، وتشير بشكل خاص إلى اللاجئين والمهجرين.

هذه الوثيقة المقدمة إلى مجلس الإدارة مطبوعة بعدد محدود من النسخ للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة وعمليات منظمة العمل الدولية والإسهام في الحياد المناخي وتحسين الفعالية. لذا يرجى من أعضاء مجلس الإدارة والمراقبين الكرام التفضل بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وتجنب طلب نسخ إضافية. وكل وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org.

- تناول رئيس وزراء الأردن موضوع أزمة اللاجئين السوريين في الكلمة التي ألقاها أمام مؤتمر العمل الدولي عام ٢٠١٤.

- كان من شأن الحدث الجانبي رفيع المستوى بشأن الهجرة، الذي نُظم في دورة المؤتمر لعام ٢٠١٥، أن أفضى إلى دعم واسع النطاق لنشاط منظمة العمل الدولية في حالات الهجرة بسبب الأزمات.

- إنّ مذكرة التفاهم المبرمة بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هي قيد التنقيح في ضوء حالات الطوارئ المتنامية للاجئين، مع التركيز على سبل العيش والحماية الاجتماعية.

- سيكون تقرير القانون والممارسة بعنوان *توصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود: مراجعة توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤ (رقم ٧١)*، موضوع مناقشة دورة المؤتمر في عام ٢٠١٦.

- اعتمد مؤتمر العمل الدولي موضوع هجرة اليد العاملة كنتيجة من نتائج البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

- اختير برنامج "الوظائف من أجل السلام والقدرة على الصمود" ليكون أحد البرامج الرائدة لمنظمة العمل الدولية.

٥. ولقد ترجمت منظمة العمل الدولية ولايتها إلى إجراءات ملموسة لا لصالح اللاجئين فحسب بل لصالح السكان النازحين داخلياً كذلك. وقامت بذلك بصفتها جزءاً من أسرة الأمم المتحدة وبالاستناد إلى التوجيهات قيد المناقشة ضمن المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، بشأن الاستجابة للأزمات.

٦. وشمل العمل المضطلع به على أرض الواقع ما يلي:

- برنامج استثمار كثيف العمالة لتحسين الطرقات الزراعية وخزانات استجماع المياه في محافظات الأردن الشمالية، وفي الوقت نفسه المساعدة على استحداث العمالة قصيرة الأجل للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة؛

- مشروع مشترك بين منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوفر فرص عيش مستدامة للاجئين الصوماليين والمجتمعات المحلية المضيفة في منطقة دولو آدو في إثيوبيا؛

- إجراء تحليلات لسلاسل القيم بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل تحديد القطاعات التي يمكنها أن تستوعب طالبي العمل من اللاجئين والمهاجرين قسراً والمجتمعات المحلية المستضعفة في كوستاريكا ومصر وزامبيا؛

- وضع أدلة ومنهجيات تُعنى بتدريب المدربين لصالح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل بناء القدرة ميدانياً على تحقيق سبل العيش واستحداث العمالة والحصول على التمويل بالغ الصغر وتطوير رأس المال المساهم؛

- تقييم قرابة ٦٠٠ شركة في أورفة، تركيا - وهي منطقة تتألف نسبة عالية من سكانها من اللاجئين السوريين - بشأن سلوكيات أصحاب العمل والعمال إزاء استخدام اللاجئين وإمكانية العمل في مختلف القطاعات في هذه المنطقة.

٧. وسوف تقدم المناقشة الحالية لمجلس الإدارة، الإرشاد للأنشطة القادمة لمنظمة العمل الدولية، بما فيها تفاعلها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

نقاط مقترحة للمناقشة

٨. إلى جانب توفير المساعدة الإنسانية الفورية اللازمة لإنقاذ الأرواح وضمان قدر من الأمان والسلامة للاجئين، من المطلوب اتخاذ إجراءات أطول أمداً وموجهة نحو التنمية لكفالة إدماج تأثيرها على المجتمع المحلي المضيف واحتياجاته منذ البداية. وتظهر البينات أنّ أزمات اللاجئين يمكن أن تفضي إلى نمو العمالة غير المنظمة مع ما يرافق ذلك من انعكاسات سلبية طويلة الأجل على الإنتاجية الاقتصادية وظروف العمل في البلدان المضيفة. وقد تبرز أو تتفاقم ظواهر من قبيل عمل الأطفال والعمل الجبري، كما قد يزيد انتشار عمليات التهريب والاتجار بالبشر بالنظر إلى إغلاق طرقات الوصول الآمنة بسبب تزايد تدفق اللاجئين. وفي الوقت نفسه، في حال اتخذت الإجراءات المناسبة، يمكن أن تستفيد البلدان المضيفة من مهارات اللاجئين ومواهبهم.

(أ) ما هي الاستجابات قصيرة الأجل والأطول أجلاً التي ينبغي لمنظمة العمل الدولية السعي إلى تحقيقها؟ (يمكن أن تشمل المجالات المحتملة جمع المعلومات والتعليم والتدريب وتعزيز العمالة لصالح المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين وتطوير المهارات والحماية الاجتماعية والتعليم وتنمية المنشآت).

(ب) هل يمكن أن تسهم منظمة العمل الدولية بشكل أكبر في تحقيق الطاقات الموجودة لدى اللاجئين بهدف المساهمة في النمو الاقتصادي في المجتمعات المضيفة لهم، عن طريق اتخاذ إجراءات ترمي إلى تحسين مواءمة مهاراتهم ومواهبهم لسدّ النواقص في سوق العمل؟

٩. في حين يشكل عالم العمل عنصراً محورياً في الاستجابات المستدامة، لا بد من إدراج البُعد المتعلق بسوق العمل إدراجاً كاملاً في الاستجابات العالمية أو الإقليمية لمواجهة الأزمات. وعلى غرار ذلك، لا يقدّر دور الشركاء الثلاثيين والقطاع الخاص حق قدره أو غالباً ما يُتغاضى عنه.

(أ) كيف يمكن أن تعزز منظمة العمل الدولية نهجاً لعموم الحكومات يدمج أيضاً مساهمة الشركاء الاجتماعيين؟

(ب) ما هي أفضل طريقة يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تسهل بها الحوار الثلاثي والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة إزاء حلول أطول أجلاً وموجهة نحو التنمية لصالح حراك اليد العاملة في صفوف اللاجئين؟

(ج) ما هي الاحتياجات المحددة لبناء قدرات الحكومات والشركاء الاجتماعيين؟

(د) هل يمكن أن تساعد منظمة العمل الدولية على تعزيز ودعم الحوار الثنائي والإقليمي والأقاليمي من أجل تحديد مسارات قانونية أكثر للهجرة، تخفف من الأسباب الجذرية للهجرة القسرية؟

١٠. ومن حيث استثارة الوعي وتقاسم المعارف بشأن أبعاد أزمة اللاجئين في سوق العمل:

(أ) هل يمكن أن تقوم منظمة العمل الدولية بالمزيد من الجهود من أجل تعزيز الوعي بالممارسات الجيدة في الدول الأعضاء وبالدور الذي يضطلع به عالم العمل في الاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات؟

(ب) كيف يمكن تقاسم التجارب الجماعية والممارسات الجيدة تقاسماً أفضل؟